**بين أزمة الدَين العام في لبنان... واليونان**

* [الدكتور حبيب أبو صقر](https://newspaper.annahar.com/author/21120-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AD%D8%A8%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B5%D9%82%D8%B1)

* جريدة النهار 24 تشرين الأول 2018 | 00:00
* [0](http://www.facebook.com/sharer.php?u=https%3A%2F%2Fnahar.news%2F885369&utm_campaign=sharebar&utm_medium=facebook)

عام 2008، عند بدء احتدام الأزمة المالية العالمية وخصوصاً في اليونان، كان لبنان في المرتبة الثانية بعد اليابان للدول الأكثر مديونية في العالم، وكانت اليونان في المرتبة الثالثة تأتي مباشرة بعده، لذلك من المفيد أن نرى كيف كان التصرف ازاء هذا الدين في كل من البلدين، ولماذا انفجرت أزمته في اليونان ولم ينفجر مثلها في لبنان.

في اليونان، توسعت البنوك من غرب أوروبا في التسليف مدفوعة بفوائد عالية وبعدم وجود ضوابط كافية لدى كل أفرقاء الدين، فقفزت التسليفات الى البنوك اليونانية بين عامي 2008 و2009 من 80 مليار أورو الى 120 مليارا.

على أثر الركود الاقتصادي العالمي عام 2008 وتعثر تسديد القروض، اضطرت الحكومة اليونانية بعد مفاوضات شاقة، الى عقد اتفاقات قروض انتهى آخرها في آب 2018.

لقد أرفقت اتفاقات القروض بشروط تتناول اصلاحات في النظام الضريبي ورفع قيمة الايرادات وخفض النفقات ومحاربة الفساد وخفض عدد الوزارات من 16 الى 10، وخفض نفقات الوزراء والنواب ومعاونيهم، وخفض الحد الأدنى للأجور ومعاشات التقاعد والنفقات الاجتماعية واعطاء قسائم تغذية للفقراء، واعادة النظر في سلسلة رواتب الوظيفة العامة، وطلب تنازل المصارف الخاصة عن 50٪ من الدين العام الذي تحمله، اضافة الى اعطائها قروضاً لزيادة رساميلها، ورفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة الى 24٪ على بعض الخدمات والأصناف، والنظر في عمليات الخصخصة التي حصلت لأجل تأمين إيرادات مناسبة للدولة.

قال رئيس وزراء اليونان في آب 2018 اثر انتهاء آخر اتفاقية للقروض، مشيراً الى قساوة حياة اليونانيين في ظل شروط الاقتراض: "ان خطة التصحّر الاجتماعي قد انتهت".

لم تنفجر الأزمة في لبنان، وهنا يتبين دور مصرف لبنان في الحلول المانعة للانفجار أو المؤجلة له بفعل سياسته النقدية والمصرفية التي كانت منذ عام 1993 ولا تزال ترتكز على تقوية موجوداته من العملة الأجنبية، وكذلك السعي الى تعزيز موجودات القطاع المصرفي، لأن لبنان الذي لا يملك أي موارد طبيعية، ويرتكز اقتصاده على قطاع الخدمات المتغير بطبيعته والمتأثر بعوامل داخلية وخارجية يجب أن يستند في اقتصاده الى أرض صلبة ودفاعات ذاتية ليتمكن من تأمين الاستحقاقات والضروريات للبلاد ومنها تمويل نحو 85٪ من استيرادات البلاد، وتسديد نفقات الدين العام وكلفة التدخل لاستقرار النقد منعاً لانهيار قدرات المواطن.

كان من المنطقي ان يكون لبنان أولى ضحايا الأزمة المالية، ولا سيما انه كان أعلى مرتبة من اليونان بين الدول الأكثر مديونية في العالم، لكن ما جرى كان العكس، فالثقة التي اكتسبها مصرف لبنان في تغلبه على أزمات شديدة سابقة وتحصنه باحتياطات رادعة، ترجمت على أرض الواقع نمواً لافتاً في القطاع المالي. لقد بلغت موجودات المصارف في تلك الفترة نحو 114 مليار دولار، أي ما يوازي ثلاث مرات ونصف مرة قيمة الناتج الاجمالي الداخلي، وازدادت الودائع في المصارف من عام 2008 الى عام 2009 بأكثر من 30٪ ونحو نصف الزيادة من غير المقيمين، ليدلّ ذلك على ثقة الخارج بالقطاع المصرفي اللبناني كما وحصل انخفاض في نسبة الدولرة في تلك الفترة بنحو 10٪.

إزاء تخبط المصارف العالمية في نقص في السيولة حرص مصرف لبنان على التزام المصارف اللبنانية بالمعايير الدولية التي حددتها اتفاقية بازل (1) آنذاك بنسبة 8٪ فبلغت يومها في المصارف اللبنانية 20٪. وبشأن المؤونات لمواجهة مخاطر التسليفات المحددة بـ 3,5٪ فلم تتجاوزها المصارف اللبنانية فيما رصدت لها 3٪ في اليونان في حين قدّر البرلمان الأوروبي في أيلول 2015 نسبة القروض ذات المخاطر بـ 43,50٪ في اليونان و50٪ في قبرص.

ثم إن مصرف لبنان عمل على أن يكون الدين العام بمعظمه داخلياً ليتمكن من السيطرة عليه في حين كان 75٪ من الدين في اليونان بأياد أجنبية مما جعل الحكومة اليونانية في موقف ضعيف في مفاوضات الاقتراض.

أضيفت الى هذه العوامل الصدقية الكبيرة التي حصل عليها لبنان في تقيده الدقيق بتسديد مستحقات الدين العام في مواعيدها. اثناء الحرب كنا نتعرض لخطر حقيقي في الانتقال بين المناطق لترتيب آليات التسديد في مواعيدها، فيما دول أخرى ليست لديها صعوباتنا قلمّا كانت تتصرف بهذه الدقة في تسديد ديونها، واليوم عندما يعرض لبنان اصداراً لدين عام بمبلغ معين تأتيه عروض بأضعاف ما يطلب.

وعلى صعيد آخر، كان مصرف لبنان يستبق المخاطر المحتملة، فحظر مثلاً منذ 1999 على المصارف والمؤسسات المالية على أنواعها سلوك سياسات في التسليف قد تكون مجزية، وانما محفوفة بالمخاطر كمثل منعها من تمويل أي ديون معقودة في الخارج مهما كانت العملة المعقودة بها، الا ضمن حدود معينة وشروط مؤكدة، ولو لم يكن هذا المنع قائماً لكانت البنوك والمؤسسات اللبنانية المتورطة في ديون مع الخارج قد اجتاحتها الأزمة المالية كما اجتاحت غيرها.

لقد ترتبت على مصرف لبنان في تحصين ذاته والقطاع المصرفي باحتياطات وقدرات كافية كلفة تحملتها ويتحملها الاقتصاد الوطني والمالية العامة أسوة بكل مشكلة تستوجب كلفة لمعالجتها، وانما يجب الحكم على صحة وصوابية هذه السياسة وفعاليتها ونتائجها بالمقارنة مع تكلفات وتضحيات اخرى مادية واجتماعية كانت ستحصل فيها لو جرى اعتماد سياسات بديلة، ولنا في الواقع اليوناني خير مثال على ذلك.

وفي النهاية، اذا كانت السياسة النقدية لمصرف لبنان قد ابعدت الى حين عن اللبنانيين كأساً مرّة ذاقها اليونانيون فيجب أن يكون ذلك دافعاً لمباشرتنا المعالجة الجذرية دون ابطاء. فبعد ثماني سنوات من الاصلاحات في اليونان توصل هذا البلد الى أن يحقق لأول مرة في عام 2016 وفراً في الموازنة العامة ورصيداً ايجابياً في الحساب الأولي وتعزّز هذا الاتجاه تقدماً في عام 2017، وبذلك نستنتج بأن درب الاصلاح طويل نسبياً ويقتضي سلوكه بوسائل تناسب واقعنا مترافقاً مع تضحيات جدية لإزاحة هذا الكابوس من المديونية العامة الذي يستنفد طاقاتنا ويعرقل طموحاتنا.